

التقييم: التقرير السنوي

١- في عام ٢٠١٨، اعتمد المجلس التنفيذي سياسة التقييم في المنظمة بصيغتها المعدلة، في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة.^١ ويُطلب من الأمانة بموجب هذه السياسة أن تقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التقييم إلى المجلس التنفيذي. ويعرض هذا التقرير السنوي التقدم المحرز في تنفيذ السياسة وخطة عمل التقييم على نطاق المنظمة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣،^٢ ويحدد عمليات التقييم المدرجة في خطة العمل للتائنية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ التي تُعطى الأولوية في عام ٢٠٢٤.^٣ وتُعرض تفاصيل الوضع الراهن للتنفيذ وخطة العمل الخاصة بالتقييم على نطاق المنظمة، فضلاً عن النتائج الرئيسية للتقييمات التي استُكملت في عام ٢٠٢٣، في وثيقة منفصلة تُتاح على شبكة الإنترنت.

٢- نظر المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والخمسين بعد المائة المنعقدة في أيار/ مايو ٢٠٢٣ في التقرير السنوي بشأن التقييم.^٤ كما نظر في تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له،^٥ الذي أوصى، في جملة أمور، بأن يجري مكتب التقييم دراسة مقارنة^٦ لوظائف التقييم وتغطيتها على نطاق الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تماثل المنظمة من حيث الحجم أو الهيكل، وأن يصدر توصياته لتعزيز استقلال وظيفة التقييم ومصداقيتها واستخدامها. ووافق المجلس التنفيذي في مداوالاته^٧ على توصيات اللجنة. ويُلخّص هذا التقرير نتائج الدراسة المقارنة وتوصياتها، ويقترح الطريق للمُضي قدماً كي ينظر فيه المجلس.

التقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ سياسة التقييم والاتجاهات المستقبلية

٣- دعمت التقييمات التي أجرتها المنظمة في التائنية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، تحقيق المنظمة لأهدافها الاستراتيجية وإسهامها في بلوغ قطاع الصحة أهداف التنمية المستدامة. وركزت التقييمات على المساءلة عن النتائج، وتناولت الأهمية الاستراتيجية لبرامج المنظمة وأنشطتها ومدى فعاليتها، وأوضحت الدروس المستفادة، وقدمت التوصيات لتحقيق المزيد من التحسينات.

١ المقرر الإجرائي م١٤٣(٩) (٢٠١٨).

٢ الوثيقة م٣٥/١٥٠.

٣ ملحق الوثيقة م٣١/١٥٤، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة في المقرر الإجرائي م١٥٤(٢) (٢٠٢٤).

٤ الوثيقة م٦/١٥٣.

٥ الوثيقة م٢/١٥٣، الفقرة ٣٢.

٦ يُتاح الاطلاع على التقرير الكامل على الرابط التالي: <https://www.who.int/publications/m/item/comparative-study-of-who-evaluation-function-with-selected-un-entities-report> (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤).

٧ انظر الوثيقة م٢٠٢٣/١٥٣/٢٠٢٣/سجلات/١، المحضر الموجز للجلسة الثانية، الفرع ١ (بالإنكليزية).

٤- وكما أشارت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في اجتماعها الثامن والثلاثين، يُعد التقييم حجر الزاوية في الإدارة القائمة على تحقيق النتائج^١. وفي فترة الثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، شجعت المنظمة على استخدام عمليات التقييم في توجيه برامجها وأنشطتها. وفي عام ٢٠٢٢، أعاد مكتب التقييم استهلال شبكة التقييم العالمية، وهي شبكة تربط بين الموظفين المشاركين في التقييم على نطاق المنظمة لتعزيز وظائف التقييم الإقليمية. وإعمالاً لسياسة التقييم في المنظمة على مستوياتها الثلاثة، وُضِع إطار لتوجيه (١) التقييمات المواضيعية على نطاق المنظمة؛ (٢) تقييمات مساهمات المنظمة على المستوى القطري؛ (٣) التقييمات اللامركزية (التي عادة ما تُكَلَّف بها وتمولها وتديرها الكيانات التنظيمية المسؤولة عن البرنامج/ المبادرة).

٥- وفي عام ٢٠٢٣، طُوِّرت أدوات لتعزيز الاتساق والملكية المشتركة على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة، ودعم التقييمات اللامركزية على وجه الخصوص. وشملت هذه الأدوات والآليات ما يلي: (١) دليل عملي يقدم إرشادات تنفيذية مفصلة الخطوات لعملية التقييم بأكملها؛ (٢) مذكرة إرشادية بشأن إدماج الإنصاف في مجال الصحة، والمساواة بين الجنسين، وإشراك المعاقين، وحقوق الإنسان في عمليات التقييم؛ (٣) قائمة موسعة بخبراء التقييم المؤهلين مسبقاً؛ (٤) اتفاقيات طويلة الأجل مع شركات التقييم الخارجي المؤهلة مسبقاً؛ (٥) قائمة بالمستشارين في مجال ضمان الجودة المعتمدين مسبقاً؛ (٦) القوائم المرجعية الخاصة بضمان الجودة. وفي عام ٢٠٢٣، قدم مكتب التقييم الدعم إلى سبع إدارات ومكاتب في التكاليف بإجراء تقييمات لامركزية وإدارتها. وسيواصل مكتب التقييم تقديم الدعم، مع السعي في الوقت نفسه إلى اتباع نهج أكثر انتظاماً لتعزيز وظيفة التقييم على المستوى اللامركزي.

٦- وفي عام ٢٠٢٣، أحرزت المنظمة تقدماً في تقييم مساهمتها على المستوى القطري، باتباع منهجية جديدة. وتهدف هذه التقييمات، التي أجريت بتكليف مشترك مع المكاتب الإقليمية، إلى استعراض مساهمات المنظمة في البلدان بطريقة شمولية، مع مراعاة الأولويات والاحتياجات الوطنية، ومساهمات الشركاء، بهدف تعزيز الخطة الوطنية للصحة العامة ورفاه السكان. وفي إقليم شرق المتوسط، أجريت هذه التقييمات في جيبوتي والعراق وتونس. وعُرِضت هذه التقييمات على المكاتب الإقليمية الأخرى، وتتضمن الآن خطة العمل للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إجراء مثل هذه التقييمات في بلدان تقع في ثلاثة أقاليم أخرى. وعلاوةً على ذلك، يتولى مكتب التقييم تقييم الطلب على دعم التقييمات القطاعية الخاضعة لقيادة البلدان، على النحو الذي شجعت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٨٣/٧٧ (٢٠٢٣)، ويركز على الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن التمتع بالصحة الجيدة والرفاه.

٧- وتشمل خطة عمل التقييم على نطاق المنظمة المعتمدة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ثمانية تقييمات مواضيعية تُجرى على نطاق المنظمة و ٢٠ تقيماً برمجياً ولا مركزياً لتقييم مساهمة المنظمة في الحصائل الصحية. ولأول مرة، تتناول خطة العمل تقدير تكلفة هذه التقييمات، ليشكل أساساً لتحسين تخطيط الموارد، ومع ذلك فلم تُحدّد مصادر التمويل أو تؤمّن على نحو منهجي. وفضلاً عن تعزيز القدرات تدريجياً على نطاق الأقاليم، يهدف هذا النهج إلى زيادة التغطية الشاملة لمجالات العمل المواضيعية للمنظمة على مستوياتها الثلاثة وتحقيق التوازن بين المواضيع والأقاليم. وفي المستقبل، سيكون وضع معايير التغطية حاسم الأهمية لتيسير اختيار التقييمات وزيادة الاتساق وتعزيز تقييم عمل المنظمة في الطوارئ الصحية ومساهمة المنظمة على المستوى القطري. ويتمثل مجال آخر للتركيز في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ في بناء مستودع لتقارير التقييم على نطاق المنظمة في سبيل تعزيز التعلم على نطاق الأمانة.

١ الوثيقة مت ١٥٤/٤.

٢ المقرّر الإجرائي مت ١٥٤(٢) (٢٠٢٤).

٨- **ولزيادة استخدام التقييم**، اتخذ مكتب التقييم خطوات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة ونشر نتائج التقييم ورسائله الرئيسية والإبلاغ عنها. وفي عام ٢٠٢٣، عززت المشاركة طوال عملية التقييم لزيادة ملكية أصحاب المصلحة واستخدام التقييم. ونُشرت نتائج التقييم على الجهات المعنية الداخلية والخارجية من خلال العروض والجلسات الإعلامية. ولتحسين الاتصالات، حُسنَت الرسالة الإخبارية والصفحات الإلكترونية، ويُعترم استخدام مقاطع فيديو قصيرة لتلخيص نتائج التقييم وإيصال الرسائل الرئيسية.

٩- **ويساعد تعزيز القدرات في مجال إدارة التقييم واستخدامه على تطوير ثقافة التقييم وترسيخ هذه الوظيفة** في دورة الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وحتى الآن، نظم مكتب التقييم ست دورات تعليمية^١ لصالح مديري التقييم وجهات التنسيق من خلال الشبكة العالمية للتقييم. وفي عام ٢٠٢٣، نظم المكتب الإقليمي لشرق المتوسط دورة إلكترونية مدتها أربعة أسابيع بالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة لصالح ثلاثة وعشرين موظفاً من موظفي مكاتبها الإقليمية والفُطرية. واستناداً إلى هذه التجربة، ينظر مكتب التقييم في إعداد دورة للتعليم الإلكتروني مفتوحة أمام الموظفين كافة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

١٠- **وطوال عام ٢٠٢٣، شجّع مكتب التقييم تمويل عمليات التقييم من مصادر تمويل البرامج/ المبادرات** الخاضعة للتقييم، ومع ذلك فإن هذه الممارسة لا تمثل بعد الممارسة المعتادة في المنظمة مع أنها صارت تمثلها في كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وفي المستقبل سيكون من الأهمية بمكان تحديد كيفية تمويل التقييم من المساهمات الطوعية. ومن شأن إنشاء آلية ملائمة أن يسمح للمنظمة بتتبع مصادر تمويلها للتقييمات، وتجاوز الاعتماد على الاشتراكات المقررة.

١١- **ومقارنةً بكيانات الأمم المتحدة الأخرى المماثلة، مازالت قدرة موظفي الأمانة على تخطيط عمليات التقييم وإدارتها في المقر الرئيسي وفي الأقاليم محدودة.** ولذا فقد استُكملت قدرات الموظفين في مكتب التقييم بالخبراء الاستشاريين. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك مكتبان لديهما خبراء تقييم متفرغين، ومكتبان لديهما منسقان للتقييم مكلفان بمسؤوليات إضافية، ومكتبان بصدد تعيين موظفين متفرغين للتقييم. ويتولى مكتب التقييم الدعوة وتقديم الدعم للوصول، بمرور الوقت، إلى مستوى كافٍ من الموارد يمكن المنظمة من كفاءة مستوى يضاهاى مستوى التغطية بالتقييم السائد في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ويسمح للمنظمة بقياس النتائج على النحو الملائم.

١٢- **وبناءً على مداوات المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والخمسين بعد المائة، كلف مكتب التقييم بإجراء** الدراسة المقارنة لوظائف التقييم وممارساته في مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة المماثلة للمنظمة من حيث الحجم أو الهيكل. وأوصت الدراسة بتعزيز استقلالية وظيفة التقييم ومصادقتها ومدى استخدامها. ويرد فيما يلي موجز لنتائج الدراسة وتوصياتها (الفقرات ١٣-١٦).

١٣- **وقدمت الدراسة الرؤى المتبصرة حول كيفية تعزيز وظيفة التقييم في المنظمة.** وأشارت إلى التقدم المحرز في تنفيذ عمليات التقييم الملائمة والعالية الجودة، وتوفير إرشادات مفصلة في المجالات الرئيسية، وإعادة استهلال شبكة التقييم العالمية، وتخطيط عمليات التقييم مع المكاتب الإقليمية، وإبرام اتفاقات طويلة الأجل مع مقدمي الخدمات. ويلزم إيلاء الاهتمام لتوفير الموارد لعمليات التقييم وإضفاء الطابع اللامركزي عليها.

١ شملت المواضيع ما يلي: تقييم أثر السياسات؛ وحصاد الحقائق؛ وتيسير حلقات العمل الإلكترونية؛ وإدماج الاعتبارات الخاصة بالإنصاف في مجال الصحة، والمساواة بين الجنسين، وإشراك المعاقين، وحقوق الإنسان؛ والتقييمات الإنمائية؛ وتقييم العمل الإنساني.

١٤- وخلصت الدراسة إلى أنه على مدى السنوات العشر الماضية، وجّهت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة استثمارات كبيرة لوظيفة التقييم تعزيزاً لنظمها وممارساتها، في حين تخلّفت منظمة الصحة العالمية عن المنظمات المماثلة لها. وستساعد وظيفة التقييم المُعزّزة المنظمة على تحقيق أهداف مسوِّدة برنامج العمل العام الرابع عشر للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية.

١٥- وعلاوةً على ذلك، حدّدت الدراسة الأولويات لمواصلة تعزيز وظيفة التقييم، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى ما يلي:

(أ) تحديث سياسة التقييم في المنظمة ووضع خريطة طريق لتنفيذها (التوصية ١ والتوصية ٣ للدراسة)؛

(ب) وضع معايير واضحة للتغطية في المجالات الرئيسية لعمل المنظمة، وتتبع التقدم المُحرز سنوياً (التوصية ٢) ومواصلة تطوير تخطيط العمل المؤسسي والشمولي (التوصية ٤)؛

(ج) تحديد بند صريح في الميزانية للتقييم لضمان تنفيذ خطة عمل التقييم على نطاق المنظمة المحسوبة التكاليف ودعم الاستقلال الهيكلي للوظيفة (التوصية ٥)، بما في ذلك الالتزام بمستوى مستهدف من الموارد في شكل نسبة مئوية من نفقات المنظمة (تُقترح نسبة ١,٠٪) (التوصية ١٠) والموارد المخصّصة للاستجابة الإنسانية والاستجابة للطوارئ (التوصية ٩)؛

(د) تعزيز الرقابة على التقييم وإبراز أهميته بعقد جلسات غير رسمية مع الدول الأعضاء لعرض تقارير التقييم وردود الإدارة وربما أيضاً إنشاء لجنة تقييم داخلية على مستوى الإدارة العليا (التوصية ٦)؛

(هـ) وضع نهج استراتيجي مشترك للتقييم على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة ونظام لضمان الجودة (التوصية ٨)، ورصد التغطية وجودة التقييمات اللامركزية، وخطط لبناء القدرات الخاصة بالتقييم والموارد المخصّصة (على مستوى الرتبة ف٤) في الأقاليم (التوصيات ٧ و ١١ و ١٢)؛

(و) إذكاء الوعي بشأن التقييم من خلال مبادرة رئيسية للاتصالات والتدريب، تخضع لقيادة مكتب التقييم ويدعمها كبار المديرين، وإيصال رؤية واضحة للتقييم (التوصية ١٣)؛

(ز) بناء الطلب على التقييم ودعمه وتأييده والاستفادة منه إلى أقصى حد بتحسين بثّه وتعزيز النُظم والحوافز لمتابعة توصياته (التوصية ١٤ والتوصية ١٥).

١٦- ومع الإقرار بالصعوبات التي تواجه إجراء المنظمة لتقييم الأثر (غالباً ما تعمل المنظمة مثلاً، من خلال الحكومات والشركاء الآخرين، ولذا لا يمكن عزو الأثر بدقة)، وقفت الدراسة على وجود استعداد للنظر بمزيد من الإمعان في الطريقة التي يمكن بها للأمانة مع ذلك أن تبذل المزيد من الجهود من خلال إدارتها التقنية بالتركيز بوضوح على النتائج والخضوع للمساءلة أمام المستفيدين.

١٧- ومع إعطاء الأولوية لتنفيذ خطة العمل للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، سيواصل مكتب التقييم العمل مع الدول الأعضاء، بالاستناد إلى إرشادات المجلس التنفيذي^١ بهدف: (١) إيجاد سُبل لتأمين الموارد الكافية، بما في ذلك الموارد البشرية، في المقر الرئيسي وفي الأقاليم؛ (٢) زيادة عدد عمليات تقييم المساهمات في فرادى البلدان في الخطة الوطنية بشأن الصحة العامة ورفاه السكان؛ (٣) تقديم إحاطات إعلامية عن نتائج التقييمات وردود الإدارة

١ الفترتان ٥٨ و ٥٩ من الوثيقة مت ١٥٤/٤.

عليها؛ (٤) مواصلة تعزيز ثقافة التقييم في المنظمة؛ (٥) استكشاف وضع برنامج تدريبي بشأن التقييم بالتعاون مع أكاديمية المنظمة.

١٨- ونظراً إلى توصيات الدراسة المقارنة، يقترح مكتب التقييم أن ينظر المجلس التنفيذي في تحديث سياسة التقييم في المنظمة. كما يقترح مكتب التقييم إعطاء الأولوية للأغراض التالية لتحديث سياسة التقييم في المنظمة:

- (أ) تحديد معايير التغطية بالتقييم على نطاق المنظمة؛
- (ب) تحديد كيفية تمويل عمليات التقييم ببند مخصص في الميزانية لتغطية تكاليفها والموارد اللازمة لإدارتها؛
- (ج) تعزيز التقييمات اللامركزية بتوطيد هيكل الدعم الخاص بها، وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لمديري البرامج، وتعميق المشاركة في وظائف التقييم على المستوى الإقليمي ومع جهات التنسيق المعنية بالتقييم على نطاق المنظمة؛
- (د) تحسين الاستفادة من التقييمات، بوسائل تشمل عقد جلسات إعلامية مع الدول الأعضاء بشأن نتائج التقييمات وردود إدارتها عليها؛
- (هـ) تعزيز ملكية عمليات التقييم والإشراف عليها بإنشاء لجنة تقييم داخلية على مستوى الإدارة العليا لتتولى إبداء المشورة بشأن أنشطة التقييم واستعراض التوصيات وردود الإدارة التي تعدها الإدارات بشأن التقييمات الرئيسية التي تُجرى على نطاق المنظمة.

خطة العمل بشأن التقييم على نطاق المنظمة والأعمال الجارية الأخرى

١٩- استُكمل ١٥ تقيماً من التقييمات المواضيعية والبرمجية والمؤسسية وتقييمات العمل في الطوارئ/ العمل الإنساني والعمل على المستوى القطري من خطتي العمل للثلاثين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ و ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بما في ذلك التقييمات المشتركة والتقييمات اللامركزية، وما زال هناك ١٨ تقيماً قيد الإجراء و ١٤ تقيماً يُعتمزم إجراؤه. ويمكن الاطلاع على توزيع هذه التقييمات والوضع الراهن لتنفيذ كل منها على الموقع الإلكتروني^١. ومن أجل ترتيب أولويات التقييمات المدرجة في خطة العمل للثلاثين ٢٠٢٤-٢٠٢٥، لم تُدرج التقييمات التي لم يحدد مصدر مؤكد لتمويلها.

٢٠- وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أُعد موجز وتجميع للتقييمات التي استُكملت في العام الماضي ويمكن الاطلاع عليهما على شبكة الإنترنت^١. ويوضح هذا الفرع كيفية استخدام البيانات المستمدة من التقييم في إرشاد صنع القرار على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة.

التعاون مع الكيانات الأخرى لتمكين وظيفة التقييم الفعالة

٢١- للإسهام في المساءلة والتعلم الاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يرأس مكتب التقييم الفريق العامل المعني بتنقيح المبادئ التوجيهية للعملية المتعلقة بتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات، ولا يزال

١ انظر بوابة الدول الأعضاء في المنظمة (https://www.who.int/about/accountability/governance/member-states-portal)، تم الاطلاع في ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤).

يشكّل جزءاً من الفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات المعني بتقييم العمل الإنساني؛ ويشارك في الأفرقة العاملة التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك فيما يتعلق بتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم. كما تتعاون المنظمة مع مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتشارك في اجتماعات الوكالات المشاركة في رعاية البرنامج بشأن التقييم.

٢٢- فضلاً عن ذلك، ساهمت المنظمة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية للمتخصصين مثل أسبوع التقييم الآسيوي، ومنتدى التقييم العالمي للشركاء في التقييم، واجتماع مركز بانبري بشأن تعزيز دور التقييم في خطة التنمية المستدامة للصحة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٣- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير. والمجلس مدعو أيضاً إلى النظر في التوصيات الصادرة عن الدراسة المقارنة لنتائج سياسة التقييم، والنظر في مشروع المقرر الإجرائي التالي:

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠٢٤،

قرّر الموافقة على بدء تنفيذ سياسة التقييم، وطالب بتقديم مسودة سياسة التقييم المنقّحة، بعد استعراضها من لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته السابعة والخمسين بعد المائة في عام ٢٠٢٥.

= = =